الأمم المتحدة UNW/2017/3/Add.1

# المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

Distr.: General
29 May 2017

Original: Arabic/Chinese/English/French/Russian/Spanish

**الدورة السنوية لعام 2017**
27 و28 حزيران/يونيو 2017
البند 4 من جدول الأعمال المؤقت
**مسائل تتعلق بمراجعة الحسابات**

## تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر لعام 2016

## أولاً. مقدمة

1. عملا بالبند 29 من اختصاصات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC)، يتضمن التقرير الخامس للجنة المقدّم إلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) موجزًا عن الأنشطة التي نفذتها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC) والمشورة التي أسدتها خلال عام 2016. وقد أتيح هذا التقرير للمجلس التنفيذي وتعرضه الرئيسة على المجلس، عند الطلب.

## معلومات أساسية

2. في أيار/مايو 2012، وافقت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الاختصاصات الأصلية للجنة الرقابة، وتسمى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC). ويجوز تعديل هذه الاختصاصات من وقت لآخر حسب الاقتضاء. في كانون الثاني/يناير 2017، وافقت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الاختصاصات المعدّلة والتي يمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني التالي: www.unwomen.org/en/about-us/accountability/audit .

3. ويتضمن البند 1 من الاختصاصات وصفًا للّجنة باعتبارها أُنشئت لتزويد وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية بمشورة مستقلة خارجية تستند إلى الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإطار ونظم مساءلة الهيئة، بما يشمل إدارة المخاطر. وتقدّم اللّجنة مساعدتها إلى رئيسة الهيئة للاضطلاع بمسؤولياتها الرقابية وفقًا لأفضل الممارسات ذات الصلة. وتؤدي اللّجنة دورًا استشاريًا وهي ليست هيئة للإدارة؛ ولا توجد في هذه الاختصاصات عبارات أو مواد يُقصد بها ضمنًا خلاف ذلك.

4. في أيلول/سبتمبر 2012، شكَّلت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية رسميًا اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC) بهدف مواصلة تعزيز المساءلة و"تشجيع الإدارة السليمة والمعايير الأخلاقية الرفيعة، وكي تقوم الإدارة باعتماد واستخدام أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر والإدارة المالية" داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفقًا للبند 2 من الاختصاصات.-

5. في 31 كانون الأول/ديسمبر 2016، تألفت اللجنة من خمسة أعضاء، على النحو الذي درس في اختصاصاتها. هؤلاء الأعضاء هم: ويليام فاولر (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ باتريشيا فرانسيس (جامايكا، اعتبارا من 1 آب/أغسطس 2016)؛ إليزابيث ماكري (كندا)؛ يوين تين ماك (سنغافورة)؛ وماري آن ويرش (الولايات المتحدة الأمريكية اعتبارا من 1 آب/أغسطس 2016). خلال عام 2016، استقال عضو واحد هو لامين سيس (غامبيا) في 21 نيسان/أبريل 2016. تتألف اللجنة بأكملها من خبراء في مجال التقارير المالية والشؤون البرنامجية، والمحاسبة، والإدارة، والمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق، والمراجعة الخارجية للحسابات، والرقابة الداخلية، وممارسات ومبادئ إدارة المخاطر، وعمل وعمليات الأمم المتحدة سواء على الصعيد الحكومي الدولي أو المعياري.

6. وفقًا للبندين 6 و7 من الاختصاصات، فإن جميع أعضاء اللجنة هم أعضاء مستقلون ومن خارج هيئة الأمم المتحدة للمرأة. بالإضافة إلى ذلك، يقدم أعضاء اللجنة إقرارًا سنويًا بعدم التبعية لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية يكفل شفافية أداء أعضاء اللجنة في أدوارهم دون أي مساس بمصالحهم.

## ثانيًا. أنشطة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والمشورة التي قدمتها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2016

7. في عام 2016، عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات مباشرة في الفترات من 19 إلى 21 نيسان/أبريل، ومن 12 إلى 14 تموز/يوليو، ومن 15 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر. وكان من ضمن مشاركي هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الاجتماعات وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية ونائبا المديرة التنفيذية وممثلون عن كبار موظفي الإدارة المعنيين بالبرامج والعمليات. وحسب الاقتضاء، اجتمعت اللجنة أيضا من دون حضور ممثلي الإدارة، وعقدت اجتماعات مغلقة منفصلة مع وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية، ومجلس مراجعي الحسابات، ومدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات (OAI) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وهو المكتب المسؤول عن وحدة مراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. واجتمعت اللجنة أيضا مع موظف الشؤون القانونية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والممثلين عن مكتب الأخلاقيات التابع للأمم المتحدة. وشاركت رئيسة اللجنة في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في حزيران/يونيه 2016. وإضافة إلى الاجتماعات الرسمية للجنة، واصل أعضاء اللجنة مشاوراتهم ومداولاتهم الداخلية، واستعراضهم الوثائق، وتقديمهم المشورة إلى إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة عبر التفاعل بواسطة الهاتف والبريد الإلكتروني.

8. جرى إعداد وإقرار محاضر الاجتماعات. وتتفاعل اللجنة بانتظام مع وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية خلال كل اجتماع وتُبلغ رسميًا عن مداولاتها عقب كل اجتماع في الموقع.

9. في آذار/مارس 2016، شارك عضوان من أعضاء اللجنة في زيارة ميدانية لمدة خمسة أيام إلى المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في

بنما والمكتب القطري للهيئة في باراغواي. وكان الهدف من هذه الزيارة الميدانية هو تمكين أعضاء اللجنة من فهم العمليات الميدانية على نحو أفضل، وفهم وتقدير كيفية تحقيق أهداف عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والاضطلاع بدورهم الرقابي بفعالية، وإضافة قيمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد أقرت إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مرة أخرى وصدّقت على الاختصاصات المتعلقة بالزيارات الميدانية التي اعتمدتها اللجنة في اجتماعها المعقود في تموز/يوليو 2014. وجرى تبادل الملاحظات الرئيسية التي نتجت عن الزيارة الميدانية مع أعضاء اللجنة الآخرين وإدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

## ألف. مجلس مراجعي الحسابات

10. اجتمعت اللجنة بانتظام مع مجلس مراجعي الحسابات لتبادل المعلومات ذات الصلة وفهم الاستراتيجيات التي تُنفَّذ لكفالة تحقيق تغطية شاملة لمراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتشمل العمل الذي تقوم به وحدة مراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

11. وجرت موافاة اللجنة بانتظام بآخر المعلومات عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في خطابات وتقارير الإدارة التابعة لمجلس مراجعي الحسابات. وتؤيد اللجنة الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في التعامل مع المسائل التي لم يُبت فيها، وبخاصة المتعلقة بكفالة معالجة المسائل العامة والاستراتيجية الأساسية بصورة متسقة ومستمرة.

## ب. الهياكل الإقليمية والتحديات المؤسسية

12. قدمت الإدارة العليا إحاطة مستفيضة إلى اللجنة، حول التحديات المؤسسية التي واجهت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منذ إنشائها رسميًا في عام 2011، على إثر ضم أربعة كيانات تابعة للأمم المتحدة بهدف إنشاء الهيئة.

13. في عام 2014، تم الانتهاء من الهيكل الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتدرك اللجنة أيضاً أن المكاتب الإقليمية وغيرها من المكاتب الميدانية الأخرى تحتاج إلى القدرة لممارسة سلطاتها في بيئة عمل تت سم بطابع لامركزي. وهي تشير أيضًا إلى وجوب توافر الضوابط اللازمة سواء في المقر أو في الميدان لرصد المخاطر التشغيلية والاستراتيجية وتخفيفها. وفي هذا الصدد، تحتاج هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تقييم الهياكل الملائمة وتنفيذها لدعم خط الدفاع الثاني في المقر وفي الميدان. ولدعم العمليات الميدانية، قد يكون من الحكمة أيضاً تحديد مناصب للمتخصصين في مجال الموارد المالية والبشرية في المكاتب الإقليمية، بالإضافة إلى جهات التنسيق التنظيمية في المكاتب الميدانية الخاصة بالأخلاقيات.

14. تدرك اللجنة كذلك أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تواصل تحديث إستراتيجية الموارد البشرية لديها وتطبيق مبادرات التنمية المؤسسية. تشمل مجالات الاهتمام الرئيسية تعزيز وتبسيط إجراءات التوظيف مع توفير نظام جديد للتوظيف الإلكتروني وإصدار سياسة لتناوب الموظفين.

15. كما ذكر في تقارير اللجنة السابقة، فإن الهيكل الإقليمي هو إحدى الأولويات المؤسسية للهيئة. وقد أجري تقييم مستقل للهيكل الإقليمي في عام 2016. تدرك اللجنة أن الهيكل الإقليمي زاد من قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة عمومًا على الاستجابة لاحتياجات الأطراف المعنية. لكن، نظرًا لطبيعة واقع العمل في الميدان، فقد يتطلب الهيكل الإقليمي قدرًا أكبر من

المرونة لتسهيل تصنيف أنماط المكاتب، بما يشمل الإجراءات الواضحة والتحديد الشفاف للأدوار والمسؤوليات في عملية اتخاذ القرارات.

16. تدرك اللجنة أيضًا أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقوم حاليًا، استجابة للتقييم، باستعراض حضورها عالميًا، بمعنى أنها تستعرض المسؤوليات والاختلافات في تنفيذ البرامج، والعمليات التي تُجرى بين المكاتب الإقليمية والمكاتب متعددة الأقطار والمكاتب القطرية وتوفر البرامج. تدرك اللجنة كذلك أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعمل على وضع سياسات وتوجيهات إلى جانب ابتكار أداة لتقييم تصنيف الحضور القطري المتباين وإجراء أي تعديلات هيكلية مناسبة بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021. ترى اللجنة أن هذه الأنشطة تحمل قدرًا كبيرًا من الأهمية نظرا للقيود المستمرة التي تتعرض لها الهيئة والمفروضة على الموارد.

## ج. أنشطة البرمجة

17. تواصل اللجنة دعمها لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مبادرتها لعام 2015 للتحول إلى المبادرات البرنامجية الرئيسية (FPIs) بهدف زيادة مواءمة جهود الهيئة المعيارية والتنسيقية والتشغيلية، مما يحسن من مستوى شفافية البرامج بوجه عام. وتدرك اللجنة أنه قد تم تحديد الفوائد الأولية من حيث تعزيز التغيير التحولي، وخفض تكاليف المعاملات، وتعزيز التنسيق والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن المبادرات البرنامجية الرائدة (FPIs) لم تف بالتزامها بشأن تعبئة الموارد المتوقعة، ولذا يلزم بذل جهد أكثر تركيزا في هذا الصدد.

18. تدرك اللجنة، كجزء من عملية إدارة التغيير التي تشكل أساس تنفيذ البرامج الرائدة، أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستركز على تعزيز مهارات تنمية الأعمال وتوفير تدريبات أخري ذات صلة للممثلين عن الهيئة في الميدان.

19. وتدرك اللجنة أيضا أن الهيئة تواصل تعزيز نظامها للإدارة القائمة على النتائج (RMS)، الذي يهدف إلى التركيز بصورة أكبر على النتائج والقيمة، والربط المباشر بين آثار التنمية والمدخلات، مما يسهل الإدارة وإعداد التقارير عن مؤشرات الأداء، متضمنًا الربط المباشر بين نتائج البرنامج ونفقات الميزانية/التدفقات المالية.

20. وتثني اللجنة على مبادرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة الرامية إلى إنشاء أداة شاملة للإدارة القائمة على النتائج، تتيح سهولة استخراج المعلومات التفصيلية عن عمل الهيئة في مختلف نقاط التأثير. من المهم أن تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز الإدارة القائمة على النتائج وبناء نظم رقابة قوية في الميدان. تشجع اللجنة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة استكشاف إمكانيات أخرى للإدارة القائمة على النتائج (RMS) فيما يتعلق بارتباطها بنظام إدارة المخاطر المؤسسية.

21. وتؤكد اللجنة أهمية أن تستمر هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الرقابة اللصيقة لإدارة القروض التي تم تقديمها للشركاء المنفذين حتى يمكنهم المعالجة الكاملة للأسباب الكامنة/أوجه القصور النظامية المتعلقة بالقروض المستحقة منذ فترة طويلة والحد من خطر استخدام هذه الأموال للقيام بأنشطة غير مقررة. تدرك اللجنة أن الهيئة بصدد وضع استراتيجية لمعالجة مسألة قروض الشركاء، والتي تشمل وضع سياسة حول تقييم قدرات الشركاء المنفذين، وآلية رصد معززة، وتدريبات على نطاق الهيئة.

## د. إطار التمويل وتعبئة الموارد

22. تعرب اللجنة عن تقديرها للعناصر الواردة في إطار التمويل بالهيئة وجوانب التعقيد التي يتسم بها والعمليات المتعلقة بالميزانية. وتؤكد اللجنة على أهمية ضمان الشفافية ومواءمة التكلفة في إطار التمويل، مثلاً أن يتم تمويل جميع التكاليف من مصادر التمويل الصحيحة، وأن يتم سداد التكاليف المركزية نسبيًا اعتمادًا على الموارد الأساسية وغير الأساسية.

23. وأحد الجوانب الرئيسية من الواقع المالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة هو أهدافها واستراتيجياتها المتعلقة بتعبئة الموارد. وكما لوحظ في التقارير السابقة، تدرك اللجنة الفرص المحتملة التي نشأت عن الهيكل الإقليمي لتعزيز الروابط وزيادتها من أجل التنسيق المشترك بين الوكالات وتعبئة الموارد على المستوى المحلي.

24. تدرك اللجنة أن الهيئة قد وضعت إستراتيجية تعبئة الموارد للفترة 2014-2017. وتهد هذه الإستراتيجية إلى التمكين من بذل جهد من منسق يشمل مساهمة من كافة أرجاء الهيئة - تحت قيادة وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية -للمساعدة على تحقيق الأهداف المتعلقة بالتبرعات بغرض دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة 2014-2017 تنفيذًا كاملاً.

25. تدرك اللجنة أيضا أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة وضعت الصيغة النهائية لاستراتيجية إشراك القطاع الخاص في عام 2016 ووضعت استراتيجية للاتصال والتأييد العام للفترة 2016-2020، وتسلط الأخيرة الضوء على الصلة بين تدابير التأييد وتعبئة الموارد. توصي اللجنة بأن تركز هيئة الأمم المتحدة للمرأة على نوعية الشركاء المنفذين وقدراتهم بدلا من التركيز على عدد الشركاء، وتدعم اللجنة استمرار جهود التأييد وإشراك القطاع الخاص.

26. لا تزال اللجنة تشير إلى التحديات المستمرة التي واجهتها الهيئة بشأن تعبئة الموارد، وتدرك أنه تم تحديد تعبئة الموارد ليمثل الخطر الأكبر في تقريرها الأول عن المخاطر المؤسسية. وفي حين تتعلق بعض التحديات بالخسائر الناجمة عن سعر الصرف وتحول الأولويات والشك في البيئات السياسية للجهات المانحة وأزمة اللاجئين في أوروبا، قد يُعزى بعضها أيضًا إلى أهداف الهيئة الطموحة. في هذا الصدد، تؤكد اللجنة على أهمية الأهداف الواقعية وتوضيح المسؤولية والمساءلة فيما يخص تعبئة الموارد لكل من الموارد الأساسية وغير الأساسية، لا سيما على المستوى الميداني. ومن دون توفير هذا القدر من الوضوح، تزداد مخاطر عدم تلبية الاحتياجات من الموارد، وقد لا تكون الموارد كافية كي تتمكن الهيئة من تنفيذ ولايتها.-

27. وتشير اللجنة أيضا إلى أنه تم إدراج مراجعة الحسابات الخاصة بتعبئة الموارد في خطة عمل المراجعة الداخلية للحسابات لعام 2016 والتي اعتمدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. طلبت إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة تأجيل مراجعة الحسابات حتى عام 2017 حتى يتسنى لها استكمال الإجراءات المستمرة لإعادة التنظيم الداخلي وإعادة هيكلة مهام تعبئة الموارد. وتؤكد اللجنة أهمية القيام بمراجعة هذه الحسابات في أوائل عام 2017.

28. تشجع اللجنة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة تحديد حلول مبتكرة لتعبئة الموارد في المقر الرئيسي وفي الميدان، بما يشمل استخدام الأدوات الخاصة بالوسائط الاجتماعية. مع ذلك، ففي حين ينبغي التعجيل بوتيرة تعبئة الموارد، وبزيادة فعالية الإنجاز بواسطة الشركاء المنفِّذين، توصي اللجنة بتوخي الحكمة فيما تبذله هيئة الأمم المتحدة للمرأة من جهود لتعبئة الموارد. وعلى ذلك يتعين على الهيئة أن تحذر من الميل نحو قبول جميع الأموال المقدمة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الدخول في التزامات طويلة الأجل لا رجعة فيها، وإلى نشوء مخاطر في المستقبل في أداء الولاية الأساسية للهيئة.

## هـ. إدارة المخاطر المؤسسية

29. في عام 2015، أقرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة سياسة إدارة المخاطر المؤسسية، واستخدمت في عام 2016 نهجًا تدريجيًا للبدء في تنفيذ هذه الاستراتيجية، مع إدماج إدارة المخاطر المؤسسية وتعميمها في عملياتها. تم تحديد جهات معنية بإدارة المخاطر في المكاتب القطرية والإقليمية وفي المقر الرئيسي، وتم تعيين مسؤول عن المخاطر المؤسسية. وتدرك اللجنة أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة حددت أيضًا جوانب المساءلة والمسؤولية المتعلقة بملكية المخاطر، مع التفريق بين مديري المخاطر وأصحاب المخاطر، وابتكرت السبل المناسبة لضمان السرية الملائمة للمعلومات ذات الصلة بإدارة المخاطر. تم وضع خطة للتدريب لدعم الموظفين للاضطلاع بمسؤولياتهم المتعلقة بالمخاطر، بما في ذلك تحديد الإجراءات التي من شأنها تخفيف المخاطر ورصدها. ولا تزال اللجنة حتى الآن تدعم الجهود التي تبذلها الهيئة.

30. وتكرر اللجنة أيضا التأكيد على أهمية إحاطة كل من مجلس مراجعي الحسابات ومراجعي الحسابات الداخليين بإطار إدارة المخاطر المؤسسية ومكوناته بحيث تبلغ أنماط المخاطر والسجلات عن خطط مراجعة الحسابات، عند الحاجة.

## و. وظيفة التقييم

31. شارك مكتب التقييم المستقل بتقريره لعام 2015 بشأن وظيفة التقييم في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وكما ذكر سابقا، فإن اللجنة تعتقد أن نتائج التقييم ينبغي أن تعكس الإنجازات المتوقعة في الخطة الإستراتيجية وأن تستخدم لزيادة المعرفة وتحسين نتائج الأداء. ومما يتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد هو أن يكون تقرير التقييم السنوي عمليًا وواقعيًا وصالحًا للاستعمال، وأن يبيّن بوضوح السبل التي تحققت من خلالها فعالية البرامج.

32. تواصل اللجنة التشديد على أهمية توفير الموارد المركزية واللامركزية الملائمة لوظيفة التقييم. تدرك اللجنة أن المتخصصين في التقييم الإقليمي يضطلعون بدور رئيسي في دعم التقييمات اللامركزية من خلال ضمان الجودة والمشورة التقنية إلى جانب إدارة التقييمات الإقليمية. وتشير اللجنة إلى درجة التنسيق العليا بين المقر الرئيسي والمتخصصين في التقييم في المناطق.

33. كما هو مبين في تقريرها السنوي لعام 2015، تدرك اللجنة أن الميزانية المتوقعة لوظيفة التقييم في المستقبل هي 3 في المائة من مجموع ميزانية هيئة الأمم المتحدة للمرأة للخطط/البرامج، وعلى النحو الموصى به في سياسة التقييم بالهيئة. وترى اللجنة أن هذه النسبة تبدو مرتفعة، نظرًا لحجم الهيئة والتحديات التي تواجهها من حيث الموارد. لذا قد يكون من الأفضل للهيئة أن تركز مواردها المحدودة بالفعل على المجالات مثل رصد البرامج وتخفيف حدة المخاطر وقياس النتائج.

## ز. المراجعة الداخلية للحسابات

34. تدرك اللجنة أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أبرمت اتفاقاً لمستوى الخدمة مع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (OAI) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في كانون الأول/ديسمبر 2011 لإجراء مراجعات داخلية للحسابات وتحقيقات نيابة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتشير اللجنة إلى أن اتفاقًا آخر لعامين آخرين قد أُبرم في كانون الأول/ديسمبر 2013 تم تكرر مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر 2015.

35. نظرا لأنه يجري الاستعانة بمؤسسة أخرى، منفصلة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لتنفيذ مهام المراجعة الداخلية للحسابات، فمن المهم استمرار تبادل التعقيبات والاتصالات بين مزود اتفاق مستوى الخدمة، ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، والإدارة العليا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. والتي ينبغي أن تتضمن مناقشات موضوعية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطط المراجعة الداخلية للحسابات، ونتائج التعاقدات، وحالة تنفيذ التوصيات. الحاقا بتوصية اللجنة السابقة، من المهم أن تحدد هيئة الأمم المتحدة للمرأة موظفا رفيع المستوى لا يضطلع بواجبات إدارية تنفيذية في الهيئة كي يكون مسؤولا عن وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات ويخضع للمساءلة بشأنها. وسيشمل ذلك الإشراف على أداء أنشطة المراجعة الداخلية وتقييمها وضمان دمج النتائج في الهيئة.

36. في عام 2014، بدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملية تحديد ما إذا كان تطبيق مبدأ أعلى جودة مقابل أفضل سعر يتحقق بالاستعانة بمصادر خارجية لأداء وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات، أم أن من الأفضل أن يُعهد بهذه الوظيفة لموظفي الهيئة. وأوصت اللجنة، في تقريرها السنوي لعام 2014، بأن تستمر وحدة مراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي أنشئت بموجب اتفاق مستوى الخدمات الذي أبرم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن يحين الوقت الذي يكون فيه قد أنشئ هيكل الإدارة العليا الكامل لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة ويكون المجلس التنفيذي قد حدد التكاليف والفوائد الناجمة عن أي انتقال لاحق لوظيفة المراجعة الداخلية للحسابات ووافق عليها.

37. في 2016، تشكّل لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة الهيكل والمجموعة الكاملة للإدارة العليا. لذلك، تؤكد اللجنة على توصيتها بأن تدرس هيئة الأمم المتحدة للمرأة الخيارات المتاحة بشأن النموذج الأنسب لتنفيذ مهام المراجعة الداخلية للحسابات، سواء من خلال الاستعانة بعناصر خارجية أو بموظفي الهيئة. وكما ذكر التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام 2014، ينبغي أن يُدعم ذلك دعمًا وافيًا بمقترح شامل للميزانية يقدَّم لعناية المجلس التنفيذي للنظر فيه، ويشتمل على الموارد المطلوبة لإدارة تحقيق انتقال تام إلى تكوين قدرة المراجعة الداخلية للحسابات، فضلاً عن الموارد اللازمة لإنشاء الهيكل التنظيمي والإداري لهذه الوظيفة.

38. إضافة إلى الفقرة السابقة، وبالنظر إلى الفقرة 32 التي تشير إلى الميزانية المستقبلية المتوقعة لمكتب التقييم، قد ترغب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في النظر في خيار تضمين وظيفتي ضمان الجودة والرقابة الداخلية الواردة في خط الدفاع الثالث (مثل المراجعة الداخلية للحسابات، والتحقيقات، والتقييم) في وحدة رقابية واحدة. قد يؤدي هذا إلى تضافر الجهود بين الوظائف، وتحسين الكفاءة والحصول على أعلى جودة مقابل أفضل سعر، وتدعيم مستوى ضمان الجودة المتزايد الشامل فيما يخص عمليات الهيئة وبرامجها وأداءها. غير أنه من المهم، عند القيام بذلك، تطبيق الاحتياطات اللازمة لضمان عدم المساس باستقلال مختلف الوظائف والنتائج المتوقعة منها لمجرّد تحقيق أقصى استفادة ممكنة من النفقات.

39. أوصت اللجنة كذلك في تقريرها لعام 2014 أنه وفي إطار عملية دراسة الخيارات المتاحة بشأن النموذج الأنسب لمراجعة الحسابات الداخلية، تحدد هيئة الأمم المتحدة للمرأة مستوى الضمان المطلوب لتدقيق الحسابات. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في ضوء الرأي الخاص بمراجعة الحسابات المطلوب بموجب قرار المجلس التنفيذي 4/2015. من المهم أيضا إدراك أن الرأي الخاص بالمراجعة السنوية للحسابات يستند إلى أعمال المراجعة الداخلية للحسابات التي أجريت خلال العام. تتسم تغطية أنشطة مراجعة الحسابات حاليًا بالمحدودية إلى حدٍ ما، وقد يؤدي غياب الشمولية إلى الحد من أهمية هذا الرأي في نهاية الأمر.

40. وتؤكد اللجنة مجددا أهمية رصد وتقييم مستويات الموارد وقدراتها بانتظام، لضمان أن تكون مناسبة وكافية لتلبية احتياجات هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوجه عام. وتشير اللجنة في الفقرة 19 من تقرير أنشطة المراجعة الداخلية والتحقيقات للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2016 (UNW/2017/3)، ”... أن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات قد طلب موارد إضافية في عام 2016. وعلى الرغم من أن عدة مناقشات قد جرت في عام 2016 بشأن موارد مراجعة الحسابات، لم تعرب الإدارة عن التزامها بتوفير موارد إضافية لمراجعة الحسابات اعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2016 “. وتؤيد اللجنة استمرار تعزيز خدمات المراجعة الداخلية للهيئة من أجل ضمان كفاية تغطية

أنشطة المراجعة في خطط مراجعة الحسابات، عملا بقرار المجلس التنفيذي رقم 4/2015.

41. في حين تدرك اللجنة أن وحدة مراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تُبلغ مجلس مراجعي الحسابات بخطة العمل السنوية الخاصة بها، فمن المهم أيضاً أن تنخرط الوحدة ومجلس المراجعين في مزيد من الاتصالات والتعاون المستمر لضمان التكامل بين وظائف مراجعة الحسابات. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في ضوء الرأي الذي طلبه المجلس التنفيذي، والمشار إليه في الفقرتين 38 و39، حيثما يمكن لتغطية أنشطة المراجعة الخارجية للحسابات أن تعزز من تغطية أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات، وتقوي الضمانات الشاملة التي توفرها الهيئة.

42. وتدرك اللجنة أن وحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي وحدة مستقلة من الناحية التشغيلية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. غير أن القلق لا يزال يساور اللجنة من احتمال أن يكون هناك تضارب في المصالح، لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضطلع ببعض الوظائف الإدارية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بموجب اتفاقات أخرى لمستوى الخدمات، من قبيل ما يتعلق بنظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة المرتبات والمزايا والمستحقات.

43. وقد استعرضت اللجنة خطط العمل السنوية لوحدة مراجعة الحسابات التابعة للهيئة لعامي 2016 و2017، وأوصت بالموافقة من حيث المبدأ على هذه الخطط. وأشارت اللجنة إلى أن الخطة، اعتبارًا من 2015، تضمنت أيضًا مراجعات للحسابات المالية للمشاريع التي قامت الهيئة بتنفيذها مباشرةً، مما يزيد من الضمانات المقدمة. ومع ذلك، تدرك اللجنة أن هذه المشاريع، التي يُشار إليها بنموذج التنفيذ المباشر (DIM)، قد تنخفض نتيجة لاستراتيجية البرامج التي تشكل أساس المبادرات البرنامجية الرائدة، التي تهدف إلى السماح للهيئة بالانتقال من عدد كبير من البرامج الصغيرة إلى عدد قليل من البرامج الكبيرة. وسيتعين وضع هذا العامل بعين الاعتبار في خطط العمل المستقبلية للتأكد من توفير الضمانات المناسبة.

44. كما هو مبين في تقريرها السنوي لعام 2015، من الهم أن تعاود أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات النظر في مجالات المراجعة الخاصة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة ونماذج العمل لديها في ضوء تنفيذ الهيكل الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك حاجة إلى تحسين التقييم السنوي للمخاطر لكلٍ من كيانات المقر وعملياته والمكاتب الميدانية بحيث يعكس التغيرات التي طرأت على الهيكل التنظيمي للهيئة وأولوياتها الاستراتيجية والتشغيلية، ويستفيد من نتائج سجلات مخاطر الهيئة، التي أعدت كجزء من إطار إدارة المخاطر المؤسسية.

45. وحصلت اللجنة على تقارير مرحلية فصلية واطّلعت على نتائج مختلف عمليات مراجعة الحسابات المنجزة خلال عام 2016، بما في ذلك المسائل النظامية والمتكررة ذات الاهتمام. ومن المهم أن تتصدى الهيئة للمسائل المتكررة التي تظهر في عمليات مراجعة الحسابات، لا سيما تلك التي تخص المسائل على مستوى الهيئة أو المسائل المؤسسية. وفي هذا الصدد، يشير التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات لعام 2016 إلى أن 27 في المائة من جميع التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات ذات طبيعة مؤسسية تتعلق بتوجيهات سياسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة والدعم المؤسسي.

## ح. التحقيقات

46. تلقت اللجنة تحديثات منتظمة من مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، تضمنت لمحة عامة عن عدد القضايا الخاضعة للتحقيق، وتحليلا لطبيعة الادعاءات، وحالة تلك القضايا.

47. وتؤكد اللجنة أهمية أن تتلقى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية والموظفين المعنيين في الإدارات العليا بهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقارير في حينها تحدد قضايا التحقيق الجارية، وكذلك الإجراءات التي اتخذتها وأي متابعة ضرورية تقوم بها إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة نتيجة لقضايا التحقيق المغلقة، ولا سيما تلك التقارير الناتجة عن أحد تقارير التحقيق. وبهذه الطريقة، يمكن أن تطمئن الهيئة لوجود متابعة ملائمة للحالات التي تستدعي التحقيق، ولما يكفل وجود مساءلة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق باتخاذ القرارات وبالنتائج.

48. وتشير اللجنة أيضًا إلى زيادة عدد قضايا التحقيق الجديدة خلال عام 2016. قد يرجع ذلك في جزء منه إلى التدابير التي اتخذتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمعالجة المستوى المتدني للإبلاغ عن المخالفات في الأعوام السابقة. تدرك اللجنة أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد أطلقت التدريب في عام 2016 والذي يركز على خلق مناخ أوسع من الوعي بالالتزام بالإبلاغ والقنوات المتاحة للقيام بذلك. تعكس الهيئة أيضًا آليات الإبلاغ عن المخالفات على نحو بارز داخليًا وعبر الإنترنت وخصصت مساحة على الويب للتزويد بالمعلومات حول كيفية التعامل مع المخالفات وسوء السلوك وتضم السياسات المتعلقة بالتحرش والانتقام.

49. وتثني اللجنة على هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بالمبادرات سالفة الذكر والبدء في وضع "سياسة مكافحة الغش والاحتيال" تابعة لها لتقوية نهجها المتعلق بالاحتيال والفساد، والذي سيقدم لموظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة والشركاء المنفذين وأيضًا البائعين السياسة الواضحة حول الحماية من الغش والكشف عنها والاستجابة لها.

50. وكان مما يثير مخاوف اللجنة حالات التحقيق في عام 2016 وما يرتبط بها من تراكم كبير للقضايا المعلقة. وفي الوقت الراهن، تسدد هيئة الأمم المتحدة للمرأة تكاليف مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات مقابل أداء وظيفة التحقيق. وتدرك اللجنة أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2017 وافقت على دعم مسؤول تحقيق واحد في لجنة مراجعة الحسابات والتحقيقات المخصصة لفئات الهيئة. من المهم أن تقيم هيئة الأمم المتحدة للمرأة نوعية الخدمات التي يقدمها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات وحُسن توقيتها للقيام بوظيفة التحقيق الخاصة بها وتحديد النموذج الملائم لتنفيذ هذه الوظيفة بفعالية باستخدام الموارد المتناسبة.

## ط. الأخلاقيات

51. في عام 2011، أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ترتيبات مؤسسية مع مكتب الأمم المتحدة للأخلاقيات لتقديم الخدمات ذات الصلة بالأخلاقيات إلى الهيئة. وتعزيزًا لثقافة الأخلاقيات والنزاهة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقترح اللجنة أن تباشر الهيئة الممارسات التي تضمن زيادة التفاعل والاتصال بين الإدارة العليا للهيئة (بما في ذلك المستشار القانوني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومكتب الأمم المتحدة للأخلاقيات. يمكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضًا أن تنظر في إنشاء مركز تنسيق فعال للاتصال بشأن الأخلاقيات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك لضمان اطلاع وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية على الأنشطة الجارية في هذا المجال بشكل منتظم.

## ي. البيانات المالية

52. استعرضت اللجنة مشاريع البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2015. وتثني اللجنة على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتلقيها رأيا فاصلا من مجلس مراجعي الحسابات للعام الخامس على التوالي منذ انشاء الهيئة في عام 2010. ولا تزال عملية إعداد التقارير المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة خاضعة للتحسين، ولا تزال التحسينات تُجرى حسب الحاجة. تشير اللجنة إلى أنه تم تعيين مدير دائم للشؤون الإدارية والتنظيمية، وهو المنصب الذي كان شاغرًا منذ 28 آذار/مارس 2015، في أيلول/سبتمبر 2016. وتؤكد اللجنة أهمية أن يكون لدى القيادة المالية في الهيئة الخبرة والمعرفة الجيدة بالمسائل المالية والمحاسبية، لأن هذا من شأنه أن يعزز أهمية الإدارة المالية الفعالة وإعداد التقارير، وبخاصة في ظل التحديات المستمرة التي تواجهها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال الموارد.

## ك. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)

53. في حين تمت مشاركة إستراتيجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة 2016-2019 وخارطة طريق تنفيذها مع اللجنة، لم تحظ هذه الاستراتيجية بالموافقة إلا على الفترة 2016-2017 لتتماشى مع الخطة الإستراتيجية الحالية. تدرك اللجنة أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي أول كيان تابع للأمم المتحدة يعتمد على السحابة، وأن الهيكل الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بها يركز على العميل وهو فعال من حيث التكلفة. تتفهم اللجنة كذلك أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد عدّلت سياستها المتعلقة بإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعيّنت مسؤولا عن أمن المعلومات، وستواصل تنفيذ البنية المعدّلة لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث تضمن إدارة المخاطر على النحو الملائم وتتصدى للمخاطر وجوانب التعقيد المتزايدة للبيئة المتطورة لنظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالهيئة.

## ل. العلاقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

54. كما أُشير في الفقرة 41، تدرك اللجنة أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أبرمت اتفاقات لمستوى الخدمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ بعض المهام الإدارية للهيئة. وتظل الهيئة مسؤولة عن أدائها بوجه عام، ولذلك فإن اللجنة إذ تؤكد مجددا أهمية أن تواصل الهيئة تنفيذ العمليات والإجراءات ذات الصلة للتأكد من تنفيذ أي مهام من هذه النوعية التي يُستعان في تنفيذها بمصادر خارجية على الوجه السليم وتمثل أعلى جودة مقابل أفضل سعر.

## م. الخطتان الإستراتيجيتان 2014-2017 و2018-2021

55. شاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نتائج استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2017 مع اللجنة. ومن خلال هذا الاستعراض، جرى تقييم التقدم الذي تم إحرازه خلال تنفيذ الخطة، وتحديد الدروس المستفادة للمساعدة على مواءمة المؤشرات مع أهداف التنمية المستدامة، وتحسين نهج هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دعم تنفيذ جدول أعمال عام 2030 الذي يُراعى فيه نوع الجنس، والإبلاغ عن وضع الخطة الاستراتيجية 2018

-2021. وتتطلع اللجنة إلى العمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بينما تقوم بتطوير إطار عمل نتائجها ومواءمة ميزانيتها المتكاملة مع وضع الخطة الإستراتيجية 2018-2021.

## ثالثًا. الاعتبارات النهائية

56. استعرضت اللجنة التقرير المتعلق بأنشطة مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2016 (UNW/2017/3)، المقرر تقديمه إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية، وقد أحاطت علما بالنتائج الهامة للمراجعة الداخلية للحسابات التي تم تحديدها.

57. تعرب اللجنة عن تأييدها لاستمرار تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والمساءلة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. بيد أن اللجنة لا تزال تشعر بالقلق من أن الوضع الحالي للتمويل بالهيئة قد يؤثر على قدرتها على توفير الموارد الكافية لوظائف المساءلة الأساسية وأنشطتها مثل مراجعة الحسابات الداخلية (بما في ذلك زيادة تغطية أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات)، وإدارة المخاطر المؤسسية، والرصد والمراقبة، والتي تشمل الوظائف في خط الدفاع الثاني في المقر وفي الميدان.

58. تؤيد اللجنة تعاون هيئة الأمم المتحدة للمرأة المستمر مع الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية، وهي النهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين النساء والفتيات، وإنهاء العنف ضد المرأة.